



أسئلة الاختبار الذاتي لمقرر نظام الاستثمار

رابط قناة تجمع بنك أسئلة الأعوام لجميع مقررات المستوى السادس:

" اضغط هنا "

أو عن طريق :

بوت إثراء المعرفة " اضغط هنا " وقنوات إثراء المعرفة " اضغط هنا "

رابط قناة إضاءات قانونية:

" اضغط هنا "

فريق العمل:

فهد الصحفي / سهلة / ريحانة الشهري / عيده / أبو هدى

المشرف العام:

علي البقمي

(هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب وفي حال وجود خطأ أرجو إبلاغ أحد فريق العمل بالضغط على الاسم أعلاه أو إبلاغ المشرف العام).

القسم: الأنظمة
المقرر: نظام الاستثمار
المستوى: السادس
الرمز: نظم ٣٥١
الزمن: ساعة ونصف (١:٣٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة التعليم الإلكتروني وتوظيف التعليم عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الأول من العام الجامعي ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ

رقم الهوية الوطنية:

الاسم:

(عدد الأسئلة 25 سؤالا ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي في المملكة وبين الحكومة تُحل ابتداءً عن طريق :	(أ) التحكيم	(ب) القضاء الدولي	(ج) التسوية الودية	(د) القضاء الدولي
س (٢) معنى "الحق في التحويل إلى الخارج" كأحد عناصر الاستثمار الأجنبي :	(أ) ثبوت الحق للمستثمر الأجنبي في توسيع نشاطاته الاستثمارية في الدولة	(ب) ثبوت الحق للمستثمر الأجنبي في إعادة تصدير رأس ماله وعوائده عند التصفية أو التصرف فيه	(ج) أن يحق للمستثمر الأجنبي استيراد ما يحتاجه من الدول الأخرى دون عوائق	(د) أن يحق للمستثمر الأجنبي تصدير منتجاته إلى الدول الأخرى دون عوائق
س (٣) يمكن توقيع إجراء الاستيلاء المؤقت على :	(أ) المواطنين والأجانب	(ب) الأجانب فقط	(ج) من يخالف القانون	(د) المواطنين فقط
س (٤) يدفع (أيمن) ضريبة دخل في دولة (أ) لأنه يحمل جنسيتها، وكذلك في دولة (ب) لأنه يقيم فيها. هذا مثال على :	(أ) عدم الاستقرار الاجتماعي	(ب) الازدواج الضريبي الداخلي	(ج) القيود المفروضة على الصرف الأجنبي	(د) الازدواج الضريبي الدولي
س (٥) يستفيد المستثمر الأجنبي من المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة .	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٦) حسب النظام الحالي، يجوز للمستثمر الأجنبي تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط أو لسكنه وسكن العاملين لديه، ووفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره:	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٧) يمكن تعريف بأنها: "قيام الدولة بفرض ضريبة جمركية مرتفعة نسبياً على السلع والبضائع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية أو منع استيرادها".	(أ) التسهيلات الإدارية	(ب) المصادرة	(ج) الازدواج الضريبي	(د) الحماية الجمركية
س (٨) هدف بعض القوانين التي تنص على السماح للمستثمر بتحويل أمواله المستثمرة دون شروط أو قيود :	(أ) توفير أكبر قدر ممكن من الضمانات والحوافز	(ب) تقييد المستثمر الأجنبي	(ج) الحماية الجمركية	(د) زيادة الأعباء الضريبية على المستثمر
س (٩) إذا كان الاستثمار مملوكاً لأحد مواطني الدولة المحاربة وكانت له علاقة مباشرة بالحرب، استقر العرف الدولي على أن للدولة المحاربة الأخرى التي يوجد هذا الاستثمار في إقليمها أن :	(أ) تنزع ملكيته للمنفعة العامة	(ب) لا تتعرض له أبداً	(ج) توقفه أو تصفيه لحين انتهاء الحرب	(د) تصادره

س (١٠) فيما يتعلق بنزع الملكية، الاتجاه الذي أخذ به النظام السعودي هو : (أ) التمييز في نزع الملكية (ب) لم يتعرض لمسألة نزع الملكية أبداً (ج) الحظر المطلق (د) الحظر المشروط لنزع الملكية
س (١١) من شروط الترخيص للاستثمار الأجنبي في المملكة وفقاً للنظام المالي : (أ) أن يلتزم المستثمر بعدم تحويل أرباحه للخارج (ب) وجود شريك سعودي (ج) ألا تزيد نسبة ملكية الأجنبي عن ٤٩% (د) ألا يؤدي منح الترخيص إلى مخالفة اتفاقيات دولية وقعتها المملكة
س (١٢) ليس من أهداف "المناطق الحرة" : (أ) جذب الاستثمارات، خلق فرص عمل (ب) المساهمة في التنمية، ورفع كفاءة الأيدي العاملة (ج) رفع مستوى المعرفة الفنية والتقنية، وتنشيط قطاع الخدمات (د) إدارة البيئة الاستثمارية في الدولة، ودراسة طلبات الترخيص
س (١٣) إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل: (أ) نزع الملكية للمنفعة العامة (ب) الاستيلاء المؤقت (ج) التأميم (د) المصادرة
س (١٤) يرى بعض الفقهاء أن قرار التأميم بلا قيمة قانونية لا إقليمياً ولا دولياً: (أ) استناداً لنظرية الاعتراف بالدولة (ب) انطلاقاً من نظرية القوانين السياسية (ج) استناداً لنظرية قرار الدولة (د) لمخالفته المبادئ المعترف بها والأعراف القانونية السائدة
س (١٥) الطريقة المثلى لتحديد الأموال المستثمرة " رأس المال الأجنبي" في القانون: (أ) ترك تقدير الأمر للجهة الإدارية" هيئة الاستثمار" (ب) وضع معيار عام يحدد الأموال المستثمرة من غيرها (ج) ضرب الأمثلة المناسبة (د) تعداد الأنواع على سبيل الحصر
س (١٦) في المحمل، شهد الاستثمار في هذه المرحلة تراجعاً كبيراً؛ نتيجة عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية" الكساد الكبير": (أ) قبيل الحرب العالمية الأولى (ب) ما بعد الحرب العالمية الثانية (ج) ما بين الحربين العالميتين (د) نهاية القرن العشرين
س (١٧) إنشاء هيئة عامة تختص بالاستثمار والتعامل مع المستثمر الأجنبي يُعد من : (أ) التسهيلات النقدية (ب) التسهيلات الجمركية (ج) التسهيلات القضائية (د) التسهيلات الإدارية
س (١٨) تقنين العملة الأجنبية وتحديد كميتها المتداولة في الدولة: أحد أساليب وأنواع: (أ) عدم الاستقرار السياسي (ب) الازدواج الضريبي (ج) القيود المفروضة على الصرف الأجنبي (د) المصادرة
س (١٩) يُقصد بالتخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة: (أ) نقل المعرفة والتقنية (ب) قيود التجارة الخارجية (ج) التركيز على سوق واحدة مستقرة (د) توزيع الاستثمارات على عدة دول وأسواق
س (٢٠) مراجعة النشاطات المستثمرة من الاستثمار الأجنبي في المملكة من اختصاص هيئة السوق المالية . (أ) صحيح (ب) خطأ
س (٢١) إذا اتخذ الاستثمار شكل مشروع قائم يديره المستثمر الأجنبي ويشرف ويسيطر عليه، فهو: (أ) استثمار في السندات (ب) استثمار مباشر (ج) استثمار وطني (د) استثمار غير مباشر

س (٢٢) ليس من الأدوار المباشرة للهيئة العامة للاستثمار في المملكة: (أ) الترويج والدعاية للاستثمار في المملكة عالمياً (ب) دراسة واقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بالاستثمار (ج) تلقي ودراسة الطلبات المقدمة للاستثمار في المملكة (د) الإشراف على المدن الصناعية
س (٢٣) نصت م ٦ من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة بشكل عام على أن يتمتع المستثمر الأجنبي..... التي يتمتع بها المشروع الوطني : (أ) بنصف المزايا والحوافز والضمانات (ب) بجميع المزايا والحوافز والضمانات (ج) ب ٧٥% من المزايا والحوافز والضمانات (د) بمزايا وحوافز خاصة مختلفة عن تلك
س (٢٤) من آثار التضخم: زيادة الواردات وتقليص الصادرات. (أ) خطأ (ب) صحيح
س (٢٥) نزع ملكيات مشروعات أجنبية وعدم المساس بمشروعات شبيهة بها يملكها أجانب يحملون جنسيات أخرى . هذا يعد من قبيل: (أ) التمييز في نزع الملكية (ب) المبالغة في الأعباء الضريبية (ج) المصادرة (د) الاستيلاء المؤقت

" هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب "

في حال وجود خطأ التواصل مع أحد فريق العمل: [فهد الصحفي](#) / [سهلة](#) / [ريحانة الشهري](#) / [عيدة](#) / [أبو هدى](#)

بوت إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة "اضغط هنا".

قناة بنك نماذج المستوى السادس "اضغط هنا".

أسئلة الإختبار الذاتي

Law - Level 6

القسم: الأنظمة
المقرر: نظام الاستثمار
المستوى: السادس
الرمز: نظم ٣٥١
الزمن: ساعة ونصف (١:٣٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة المعرفة في تخصص الأنظمة
إدارة التعليم الإلكتروني

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ

رقم الهوية الوطنية:

الاسم:

(عدد الأسئلة 25 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) أولى وسائل تسمية الخلافات التي تنشأ عن الاستثمار في المملكة:	(أ) اللجوء للقضاء الدولي	(ب) التحكيم	(ج) اللجوء للقضاء الوطني	(د) التسوية الودية
س (٢) عُرف مصطلح "التضخيم" بأنه:	(أ) صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقاً للوسائل المنظمة في القانون الدولي	(ب) إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل	(ج) عملية استبدال عملة ما بم يعادلها من عملة أخرى	(د) ارتفاع مستوى الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي زيادة لا يستطيع العرض الاستجابة لها
س (٣) يمكن تعريف بأنه: فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص نفسه بالنسبة إلى المال نفسه وفي نفسها.	(أ) الازدواج الضريبي	(ب) التمييز في فرض الضريبة	(ج) القيود الضريبية	(د) التهرب الضريبي
س (٤) تكون كفالة المستثمر الأجنبي وعماله الأجانب حسب نظام الاستثمار الأجنبي الحالي في المملكة:	(أ) على المستثمر الأجنبي نفسه	(ب) على الشريك السعودي	(ج) لا يحتاج إلى كفيل	(د) على المشروع الاستثماري نفسه
س (٥) يتم استخدامها كوسيلة لرفع أثمان السلع المستوردة؛ كي تستطيع السلع المحلية منافسة السلع المستوردة في السوق الوطنية.	(أ) التأميم	(ب) المناطق الحرة	(ج) الازدواج الضريبي	(د) الحماية الجمركية
س (٦) من آثار اعتبار التعويض ركناً من أركان نزع الملكية للمنفعة العامة: وجود كونه كاملاً وسابقاً على الاستملاك، وإلا كان القرار يصح مصادرة.	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٧) الطريقة المثلى لتحديد الأموال المستمرة في القانون:	(أ) ترك تقديرها لهيئة الاستثمار	(ب) تعداد أنواعها على سبيل الحصر	(ج) وضع معيار عام يحددها	(د) ضرب الأمثلة المناسبة
س (٨) تعرف بأنها: جزء من إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها، وممارسة الأعمال التجارية والصناعية، مع إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المقررة داخل الدولة، في الحدود التي يقرها القانون، وقد تكون جزءاً منه.	(أ) الحماية الجمركية	(ب) المناطق الحرة	(ج) المناطق الصناعية	(د) المطارات الدولية
س (٩) ألا يؤدي منح الترخيص إلى مخالفة اتفاقيات دولية أو إقليمية وقعتها المملكة:	(أ) من الأعباء الضريبية والنقدية على المستثمر	(ب) من ضوابط تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار	(ج) من ضمانات الاستثمار الأجنبي	(د) من شروط الترخيص للاستثمار الأجنبي
س (١٠) حتى يكون التعويض عادلاً، لا بد أن يكون:	(أ) كافياً حالاً فعلاً	(ب) تشريعياً وإدارياً	(ج) حالاً فقط	(د) بعملة الدولية المستقطبة للاستثمار
س (١١) من خدمات هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن":	(أ) دراسة واقترح الأنظمة واللوائح المتعلقة بالاستثمار	(ب) مراجعة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي	(ج) مشروع المصانع الجاهزة	(د) إصدار قرار الترخيص للاستثمار الأجنبي من عدمه

س (١٢) نشأ التأميم في بدايته:	(أ) لإعلان الحرب على دولة أخرى	(ب) للإضرار بالمستثمرين الأجانب داخل الدولة	(ج) للتأكيد على حق الملكية الفردية	(د) للتغيير الذي طرأ على حق الملكية ليصبح ذا وظيفة اجتماعية
س (١٣) نصت المادة السادسة من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة بشكل عام على أن يتمتع المستثمر الأجنبي التي يتمتع بها المشروع الوطني.	(أ) بجميع المزايا والحوافز والضمانات	(ب) ببعض المزايا والحوافز والضمانات المختارة	(ج) بنصف المزايا والحوافز والضمانات	(د) بأكثر من المزايا والحوافز والضمانات
س (١٤) معنى: الحظر المطلق لنزع الملكية في الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي:	(أ) أن يقرر قانون الاستثمار بنص صريح منع نزع ملكية الاستثمار بكافة صوره	(ب) أن يجيز قانون الاستثمار نزع ملكية الاستثمار الأجنبي بلا شروط أو قيد	(ج) أن يجعل قرار نزع الملكية تقديرياً للجهة المختصة	(د) أن يجيز قانون الاستثمار نزع ملكية الاستثمار الأجنبي بشروط معينة
س (١٥) أي تدخل من قبل الدولة في حرية تحويل عملة دولية معينة إلى عملة دولة أخرى يعد رقابة على الصرف الأجنبي.	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (١٦) عقوبة توقع على شخص معين، بمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة له دون تعويض، هو تعريف:	(أ) التأميم	(ب) المصادرة	(ج) الاستيلاء المؤقتة	(د) نزع الملكية للمنفعة العامة
س (١٧) ينقسم الاستثمار الأجنبي من حيث طبيعته إلى قسمين:	(أ) وطني وأجنبي	(ب) مباشر وغير مباشر	(ج) مالي وفكري	(د) قصير وطويل الأجل
س (١٨) معنى: "الحق في التحويل إلى الخارج" كأحد عناصر الاستثمار الأجنبي:	(أ) ثبوت الحق للمستثمر الأجنبي في إعادة تصدير رأس ماله وعوائده عند التصفية أو التصرف فيه	(ب) ثبوت الحق للمستثمر الأجنبي في توسيع نشاطاته الاستثمارية في الدولة	(ج) أن يحق للمستثمر الأجنبي تصدير منتجاته إلى الدول الأخرى دون عوائق	(د) أن يحق للمستثمر الأجنبي تصدير منتجاته إلى الدول الأخرى دون عوائق
س (١٩) الإشراف على السوق المالية (الأسهم) من الأدوار المباشرة للهيئة العامة للاستثمار في المملكة.	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٢٠) "توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام" هو تعريف مصطلح الاستثمار الأجنبي حسب النظام السعودي.	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٢١) يعد من آثار الحرب وعدم الاستقرار الاجتماعي على الاستثمار الأجنبي:	(أ) زيادة عملاء المشروع	(ب) عجز المستثمر عن اقتضاء حقوقه وتنفيذ التزاماته بسبب تعطيل الجهات القضائية	(ج) خلق فرص عمل جديدة	(د) زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدولة
س (٢٢) تخفيض قيمة العملة الوطنية إجراء تقوم به:	(أ) الدول النامية فقط	(ب) الدول التي ترتبط عملتها بالدولار	(ج) الدول النامية والمتقدمة على حد سواء	(د) الدول المتقدمة فقط
س (٢٣) تميز أول نظام استثمار أجنبي في المملكة بـ بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.	(أ) قلة المزايا والشدة	(ب) كثرة الإعفاءات الجمركية والضريبية	(ج) الموقف المتوازن	(د) التشجيع المطلق والمزايا الكبيرة
س (٢٤) في المحمل، شهد الاستثمار الأجنبي تراجعاً كبيراً نتيجة عدم الاستقرار والأزمة الاقتصادية "الكساد الكبير":	(أ) بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة	(ب) أول القرن الحادي والعشرين	(ج) بين الحربين العالميتين	(د) ما قبل الحرب العالمية الأولى
س (٢٥) تمنح الحكومة السعودية امتيازات ضريبية في عدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة لجذب الاستثمار إليها وذلك لمدة من بداية أي مشروع.	(أ) سنة	(ب) ١٠ سنوات	(ج) ٣ سنوات	(د) ٥ سنوات

" هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب "

في حال وجود خطأ التواصل مع أحد فريق العمل: [فهد الصحفي](#) / [سهلة](#) / [ريحانة الشهري](#) / [عيده](#) / [أبو هدى](#)

بوت إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة "اضغط هنا".

قناة بنك نماذج المستوى السادس "اضغط هنا".

القسم: الأنظمة
المقرر: نظام الاستثمار
المستوى: السادس
الرمز: نظم ٣٥١
الزمن: ساعة ونصف (١:٣٠)



الملك العربي السويدي
وزارة التعليم
جامعة الإسكندرية
إدارة التعليم الإلكتروني وتوظيف التعليم عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ

رقم الهوية الوطنية:

الاسم:

(عدد الأسئلة 25 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) يعتبر نزع الملكية للمنفعة العامة: (أ) أمراً لا يعترف به الفقه القانوني (ب) وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة (ج) من صور الظلم والتسلط (د) من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها
س (٢) الإشراف على المدن الصناعية من الأدوار المباشرة للهيئة العامة للاستثمار في المملكة. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (٣) الاتجاه الأمثل في تحويل أصل الاستثمار: (أ) أن تسمح الدولة بذلك بشرط أداء ووفاء المستثمر الأجنبي بكل التزاماته (ب) أن تسمح الدولة بذلك بلا قيد أو شرط (ج) ألا تسمح الدولة بذلك مطلقاً (د) أن تسمح الدولة بذلك بعد مدة زمنية محددة
س (٤) الرأي الراجح في مسألة أثر تعديل الدولة لتشريعاتها الداخلية بشكل ينقص مزايا الاستثمار: (أ) اعتبار التشريع الداخلي تعهداً دولياً، وتعديله يوجب على الدولة تعويض المستثمرين المتضررين (ب) أن التشريع الداخلي لا يشكل تعهداً دولياً، وتعديله لا يثير مسؤولية الدولة (ج) أنه لا يسري على الاستثمارات المرخصة سابقاً (د) أن التعديل الجديد يسري على الاستثمارات الوطنية فقط
س (٥) يرى بعض الفقهاء أن قرار التأميم بلا قيمة قانونية: (أ) استناداً لنظرية قرار الدولة (ب) إنطلاقاً من نظرية القوانين السياسية (ج) لمخالفته المبادئ المعترف بها والأعراف القانونية السائدة (د) استناداً لنظرية الاعتراف بالدولة
س (٦) كان الاستثمار محلاً لاهتمام الاقتصاديين منذ البداية، ولم يحظ بعناية فقهاء القانون إلا: (أ) بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية (ب) قبل الحربين العالميتين (ج) منتصف القرن السابع عشر (د) في خمسينات القرن العشرين
س (٧) تعريف المصادرة: (أ) إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل (ب) نقل ملكية مشروع معين إلى الأمة (ج) إجراء مؤقت تتخذه السلطة المختصة وتحصل بمقتضاه على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة لهدف يتعلق بالمنفعة العامة، مقابل تعويض لاحق. (د) عقوبة توقع على شخص معين، بمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة له دون تعويض.

<p>س (٨) المقصود بتعريفات التشريعات الوطنية لمصطلح "الاستثمار الأجنبي" : (أ) أن تتفق الدول المتعاقدة على تعريف محدد لهذا المصطلح في الاتفاقية (ب) أن يورد المشرع تعريفاً لهذا المصطلح في نظام الاستثمار (ج) أن يوجد في العقد بين الدولة والمستثمر والأجنبي تعريف محدد للمصطلح (د) التعريفات التي يضعها الفقهاء بهذا الخصوص</p>
<p>س (٩) ليس من أمثلة القيود على الصرف الأجنبي: (أ) تحديد عدد محدد من عمليات الصرف لمراقبتها (ب) فرض الضرائب على الأجانب فقط دون المواطنين (ج) إلزام كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية (د) إلزام كل من يريد الحصول على عملات أجنبية بطلب ترخيص لذلك</p>
<p>س (١٠) يعد من آثار الحرب وعدم الاستقرار الاجتماعي على الاستثمار الأجنبي: (أ) نقص العمالة اللازمة لتنفيذ المشروع وتشغيله (ب) زيادة عوائد المشروع (ج) زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدولة (د) زيادة العملاء المستقرين للمشروع</p>
<p>س (١١) حسب نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة، أرباح الاستثمار الأجنبي تعد من رأس المال الأجنبي إذا: (أ) قام المستثمر بتحويلها إلى دولته الأم (ب) قام المستثمر باستخدامها في إنشاء استثمارات جديدة في دولة مجاورة (ج) تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة داخل الدولة</p>
<p>س (١٢) يمكن تعريف بأنه: فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته بالنسبة إلى المال نفسه وفي المدة نفسها. (أ) الازدواج الضريبي (ب) التمييز في فرض الضريبة (ج) القيود الواردة على التحويلات النقدية (د) المبالغة في الأعباء الضريبية</p>
<p>س (١٣) من آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية على المستثمر الأجنبي: (أ) لا يؤثر على المستثمر الأجنبي (ب) زيادة أسعار التصدير وانخفاض أسعار الاستيراد (ج) بالازدواج الضريبي (د) زيادة أسعار الاستيراد وانخفاض أسعار التصدير</p>
<p>س (١٤) يمكن تعريف بأنها: قيام الدولة بفرض ضريبة جمركية مرتفعة نسبياً على السلع والبضائع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية أو منع استردادها. (أ) الازدواج الضريبي (ب) المناطق الحرة (ج) الحماية الجمركية (د) المصادرة</p>
<p>س (١٥) ينص نظام الاستثمار الأجنبي الحالي في المملكة بشكل عام على أن يتمتع المستثمر الأجنبي بنصف المزايا والحوافر والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني. (أ) صحيح (ب) خطأ</p>
<p>س (١٦) تمنح الحكومة السعودية امتيازات ضريبية في عدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة لجذب الاستثمارات إليها، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية المشروع. (أ) صحيح (ب) خطأ</p>
<p>س (١٧) أهم آثار الحربين العالميتين على الاستثمارات الأجنبية: (أ) فقدان كثير منها وتدميرها ومصادرتها (ب) اتجاه الاستثمارات للقطاع الزراعي (ج) ازدهار الاستثمار في السكك الحديدية (د) انتعاشها وازدهارها</p>
<p>س (١٨) فيما يتعلق بنزعة الملكية، فإن الاتجاه الذي أخذ به المشرع السعودي: (أ) لم يتعرض النظام السعودي لمسألة نزع الملكية (ب) الحظر المشروط لنزع الملكية (ج) الحظر المطلق لنزع الملكية (د) السماح بنزع الملكية</p>
<p>س (١٩) تكون كفالة المستثمر الأجنبي وعماله الأجانب: (أ) على شخص سعودي يختاره (ب) على المستثمر الأجنبي نفسه (ج) على المشروع الاستثماري نفسه (د) لا يحتاج إلى كفيل</p>

س (٢٠) مراجعة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي في المملكة من مهام جهة:	
(أ) هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن"	(ب) الهيئة العامة للاستثمار
(ج) هيئة السوق المالية	(د) وزارة التجارة والصناعة
س (٢١) يقوم الاتجاه التوفيقى بمنح المستثمر الأجنبي قدرًا من المزايا والحوافز والضمانات وفقاً لـ:	
(أ) سياسة تستعيد تطبيق القانون الوطني على المستثمر	(ب) سياسة تفضيلية بحوافز كبيرة
(ج) سياسة انتقائية رقابية مقترنة بحوافز نسبية	(د) سياسة تسمو فيها الاعتبارات الوطنية على تحفيز الاستثمار الأجنبي
س (٢٢) ينقسم الاستثمار الأجنبي من حيث طبيعته إلى قسمين هما:	
(أ) مباشر وغير مباشر	(ب) قصير وطويل الأجل
(ج) فكري ومالي	(د) نقدي ومعنوي
س (٢٣) كلما كانت الدولة مستقرة سياسياً كانت فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال إليها أكبر وأيسر.	
(أ) صحيح	(ب) خطأ
س (٢٤) قيد أول نظام للاستثمار الأجنبي في المملكة حصة الأجنبي في رأس المال بـ:	
(أ) ألا تزيد عن ٤٤%	(ب) ألا تقل عن ٤٩%
(ج) ألا تزيد على ٥٩%	(د) ألا تزيد على ٤٩%
س (٢٥) حتى يكون الاستثمار استثماراً أجنبياً، لا بد:	
(أ) أن يكون رأس المال في صورة نقدية	(ب) أن يكون رأس المال وطنياً
(ج) أن يكون رأس المال قادماً من الخارج إلى الدولة بالطرق الشرعية	(د) أن يوجد لو شريك وطني واحد في ملكية النشاط الاستثماري

" هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب "

في حال وجود خطأ التواصل مع أحد فريق العمل: [فهد الصحفي](#) / [سهلة](#) / [ريحانة الشهري](#) / [عيدة](#) / [أبو هدى](#)

بوت إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة "اضغط هنا".

قناة بنك نماذج المستوى السادس "اضغط هنا".

أسئلة الإختبار الذاتي

Law - Level 6

القسم: الأنظمة
المقرر: نظام الاستثمار
المستوى: السادس
الرمز: نظم ٣٥١
الزمن: ساعة ونصف (١:٣٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ

رقم الهوية الوطنية:

الاسم:

(عدد الأسئلة 25 سؤالا ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) في عهد الملك سلمان - حفظه الله - ، المجلس الأعلى الذي يعني برسم سياسة الدولة الاقتصادية، هو:

- (أ) مجلس إدارة هيئة الاستثمار
(ب) مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
(ج) المجلس الاستشاري بوزارة التجارة والصناعة
(د) المجلس الاقتصادي الأعلى

س (٢) تعريف الازدواج الضريبي، هو:

- (أ) الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة، أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي
(ب) فرض الضرائب على المواطنين والأجانب دون تفرقة
(ج) فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته بالنسبة إلى المال نفسه وفي المدة نفسها
(د) فرض الضرائب على الأجانب فقط دون المواطنين

س (٣) " قيام المستثمر الأجنبي بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه، سواء عن طريق ملكيته الكاملة لرأس المال أو مساهمته فيه بنسبة معينة تكفل له السيطرة والإدارة" هو تعريف:

- (أ) الاستثمار الأجنبي حسب النظام السعودي
(ب) الاستثمار الأجنبي عند الاقتصاديين
(ج) الاستثمار المباشر
(د) الاستثمار غير المباشر

س (٤) تمنح الحكومة السعودية امتيازات ضريبية في عدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة لجذب الاستثمار لمدة من بداية أي مشروع.

- (أ) ٣ سنوات
(ب) سنة
(ج) ٥ سنوات
(د) ١٠ سنوات

س (٥) حينما يكتب مستثمر أمريكي في أسهم شركة ألمانية في سوق الأسهم الألمانية، فحين أمام:

- (أ) استثمار وطني غير مباشر
(ب) استثمار أجنبي غير مباشر
(ج) استثمار أجنبي مباشر
(د) استثمار وطني مباشر

س (٦) يراعي في فرض الحماية الجمركية أمران، هما:

- (أ) أن يكون على صناعة قادرة على المنافسة، وأن تكون مؤقتة
(ب) الالتزام بدفع التعويض الكامل العادل، أن يكون بحكم قضائي
(ج) لا توجد ضوابط على الحماية الجمركية
(د) أن تكون على صناعة مهمة ، وأن يقوم بها مواطن فقط

س (٧) حسب النظام السعودي: الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المتعلقة بأساس رأس المال الأجنبي.

- (أ) صحيح
(ب) خطأ

س (٨) من آثار التضخيم على الاستثمار الأجنبي:

- (أ) زيادة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي
(ب) ارتفاع معدل الواردات وانخفاض الواردات
(ج) ارتفاع معدلات الصادرات وانخفاض الواردات
(د) زيادة الازدواج الضريبي الداخلي

س (٩) إذا كان الاستثمار مملوكاً للدولة المحاربة، أستقر العرف الدولي على أن للدولة المحاربة الأخرى في إقليمها، أن:

- (أ) لا تتعرض له أبداً
(ب) تصادره
(ج) تنزع ملكيته للمنفعة العامة
(د) أن تتحفظ عليه وتجمده حتى نهاية الحرب

س (١٠) بالإضافة إلى معيار الجنسية، يوجد معيار آخر لتحديد ملكية الاستثمار وهويته، هو:	
(أ) معيار محل إقامة المستثمر أو مركز إدارته	(ب) معيار جنسية المدير التنفيذي
(ج) معيار محل وجود ثروة المستثمر	(د) معيار مكان وجود الاستثمار بغض النظر عن مالكه
س (١١) تعرف ... بأنها " جزء من إقليم الدولة يسمح فيه باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها، وممارسة الأعمال التجارية والصناعية، في ظل إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المقررة داخل الدولة، في الحدود التي يقرها القانون".	
(أ) المنافذ الحدودية البرية	(ب) المناطق الحرة
(ج) الموانئ البحرية	(د) المدن الصناعية
س (١٢) في الضمانات التشريعية: يعني الحظر المطلق لنزع الملكية:	
(أ) أن يجيز قانون الاستثمار نزع ملكية الاستثمار الأجنبي بشروط معينة	(ب) أن يجعل قرار نزع الملكية تقديرياً للجهة المختصة
(ج) أن يقرر قانون الاستثمار بنص صريح حظر نزع ملكية الاستثمار بكافة صوره	(د) أن يجيز قانون الاستثمار نزع ملكية الاستثمار الأجنبي بلا شرط أو قيد
س (١٣) الرأي الراجح في مسألة أصر تعديل الدولة لتشريعاتها الداخلية بشكل ينقص مزايا الاستثمار:	
(أ) اعتبار التشريع الداخلي لعهداً دولياً وتعديله يوجب على الدولة تعويض المستثمرين المتضررين	(ب) أنه لا يسري على الاستثمار المرخص سابقاً
(ج) أن التشريع الداخلي لا يشكل تعهداً دولياً، وتعديله لا يغير مسؤولية الدولة	(د) أنه يخالف الفقه والقضاء الدوليين
س (١٤) حسب نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة، يتمتع المستثمر الأجنبي بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتم المشروع الوطني.	
(أ) صحيح	(ب) خطأ
س (١٥) أولى وسائل تسوية الخلافات التي تنشأ عن الاستثمار في المملكة:	
(أ) القضاء الوطني	(ب) التسوية الودية
(ج) التحكيم	(د) القضاء الدولي
س (١٦) تعريف نزع الملكية للمنفعة العامة:	
(أ) إجراء مؤقت تتخذه السلطة المختصة وتحصل بمقتضاه على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة لهدف يتعلق بالخدمة، مقابل تعويض لاحق	(ب) إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل
(ج) نقل ملكية مشروع معين إلى الأمة	(د) عقوبة توقع على شخص معين، بمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة له دون تعويض
س (١٧) لا يحق للمستثمر الأجنبي تملك العقارات اللازمة لمزاولة نشاطه الاستثماري.	
(أ) صحيح	(ب) خطأ
س (١٨) في المجمل، أبرز ما يمكن ملاحظته في الفترة ما بين الحربين العالميتين:	
(أ) اتجاه الاستثمارات الأجنبية للدول النامية	(ب) ازدهار في حركة الاستثمار الأجنبية
(ج) تراجع كبير في الاستثمار الأجنبي	(د) وجود تنظيم دولي للتجارة الدولية
س (١٩) يجوز للدولة من الناحية القانونية أن تفرض على المستثمرين الأجانب أعباء مالية تفوق ما تفرضه.	
(أ) صحيح	(ب) خطأ
س (٢٠) الاتجاه الأمثل في تحويل أصل الاستثمار:	
(أ) أن تسمح الدولة بلا قيد أو شرط	(ب) أن تسمح الدولة بذلك بشرط أداء ووفاء المستثمر الأجنبي بكل التزاماته للغير
(ج) ألا تسمح الدولة بذلك مطلقاً	(د) أن تسمح الدولة بذلك بعد مدة زمنية محددة

س (٢١) من خلال تعريف التأميم، نستخلص عنصرين جوهريين أحدهما: (أ) أن يكون موجهاً ضد الملكية الفردية (ب) أن يكون صادراً من دولة نامية (ج) أن يشمل على التعويض (د) أن يكون لتحقيق المصلحة العامة
س (٢٢) الطريقة المثلى لتحديد الأموال المستثمرة أو رأس المال الأجنبي حسب القانون: (أ) تعداد أنواع الأموال على سبيل الحصر (ب) وضع معيار عام يحدد الأموال المستثمرة حسب النظام (ج) ضرب الأمثلة المناسبة (د) ترك تقدير الأمر للجهة الإدارية "هيئة الاستثمار"
س (٢٣) يمكن تجنب الازدواج الضريبي الداخلي الناتج عن سلطة مالية واحدة: (أ) بالاتفاقات الدولية ذات العلاقة (ب) عن طريق القضاء الدولي (ج) بإصدار نص تشريعي خاص يعالج المسألة (د) عن طريق التسوية الودية
س (٢٤) المقصود بتعريفات التشريعات الوطنية لمصطلح "الاستثمار الأجنبي": (أ) أن يوجد في العقد بين الدولة والمستثمر الأجنبي تعريف محدد للمصطلح (ب) أن تتفق الدول المتعاقدة على تعريف محدد لهذا المصطلح في الاتفاقية (ج) التعريفات التي يضعها الفقهاء بهذا الخصوص (د) أن يورد المشرع تعريفاً لهذا المصطلح في نظام الاستثمار
س (٢٥) الدولة التي تخفض قيمة عملتها، أو تقيد التحويل، من وإلى الخارج: (أ) تفعل ما يسبب الضرر حتماً لاقتصادها الوطني (ب) لا تعتبر مخالفة لأي من قواعد القانون الدولي (ج) تخالف القانون الدولي (د) تعتبر من الدولة النامية دائماً

" هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب "

في حال وجود خطأ التواصل مع أحد فريق العمل: [فهد الصحفي](#) / [سهلة](#) / [ريحانة الشهري](#) / [عيده](#) / [أبو هدى](#)

بوت إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة "اضغط هنا".

قناة بنك نماذج المستوى السادس "اضغط هنا".

أسئلة الإختبار الذاتي

Law - Level 6

القسم: الأنظمة
المقرر: نظام الاستثمار
المستوى: السادس
الرمز: نظم ٣٥١
الزمن: ساعة ونصف (١:٣٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ

رقم الهوية الوطنية:

الاسم:

(عدد الأسئلة 25 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) "توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مُرخص له بموجب النظام" هو تعريف:	(أ) الادخار	(ب) الاستثمار الأجنبي عند فقهاء القانون	(ج) الاستثمار الأجنبي في النظام السعودي	(د) الاستثمار عموماً لدى الاقتصاديين
س (٢) مصطلح "الانتقال الدولي لرأس المال" أوسع في المعنى من مصطلح "الاستثمار الأجنبي".	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٣) الاختلاف الجوهرى بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل:	(أ) السيطرة الإدارية	(ب) درجة السيولة النقدية	(ج) جنسية المستثمر	(د) عنصر الزمن
س (٤) حسب النظام السعودي، الآلات والمعدات والتجهيزات وقطاع الغيار ومستلزمات الإنتاج المتعلقة بالاستثمار لا تدخل في رأس المال الأجنبي.	(أ) صحيح	(ب) خطأ		
س (٥) من الحوافز التي تضمنها نظام الاستثمار الحالي في المملكة:	(أ) جواز تملك الأجانب ١٠٠% من رأس المال	(ب) تأسيس الهيئة العامة للإستثمار	(ج) لا قيود على الصرف والتحويلات	(د) جميع الإجابات صحيحة
س (٦) في المملكة مراجعة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي من مهام:	(أ) الهيئة العامة للإستثمار	(ب) هيئة السوق المالية	(ج) هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية"مدن"	(د) وزارة التجارة والاستثمار
س (٧) موقف المشرع السعودي في نظام الاستثمار الأجنبي بالنسبة لأنواع المال المستثمر:	(أ) عند أنواع الأموال على سبيل المثال	(ب) ترك تقدير الأمر للجهة الإدارية "هيئة الاستثمار"	(ج) وضع معيار عام يحدد الأموال المستثمرة حسب النظام	(د) عدد أنواع الأموال على سبيل الحصر
س (٨) في ضمانات الاستثمار الأجنبي، نجد أن الدول تختلف لاتجاهات عدة، منها الاتجاه التشجيعى وفيه:	(أ) لا يتمتع المستثمر بأى ضمانات	(ب) يكون المستثمر الأجنبي في مركز مساو للمستثمر الوطني	(ج) يكون المستثمر الأجنبي في مركز أقل من المستثمر الوطني	(د) يكون المستثمر الأجنبي في مركز أفضل من المستثمر الوطني
س (٩) السمة البارزة والعلامة الفارقة بين الاستثمار المباشر وغير المباشر، هي:	(أ) جنسية المستثمر	(ب) مقر الاستثمار	(ج) السيطرة والتوجيه والإدارة	(د) مقدار رأس المال
س (١٠) يعتبر نزع الملكية للمنفعة العامة:	(أ) من صور الظلم والتسلط	(ب) وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة	(ج) من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها	(د) أمراً لا يعترف به الفقه القانوني
س (١١) هو الذي تقوم به الدولة في بعض جوانب الاقتصاد من الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية.	(أ) تأميم النمو الاقتصادي	(ب) التأميم الإصلاحي	(ج) التأميم الإيدلوجي	(د) التأميم القومي
س (١٢) من شروط الترخيص للاستثمار الأجنبي في المملكة :	(أ) أن يشارك فيه أحد المواطنين على الأقل	(ب) عدم وروده ضمن قائمة الأنشطة المستثناة	(ج) ألا تزيد على ٤٩%	(د) أن يلتزم بعدم تحويل أرباحه للخارج لفترة محددة

س (١٣) من أهداف إنشاء هيئة عامة تختص بالتعامل مع المستثمر الأجنبي:	
(أ) تحل محل بعض الجهات الإدارية في بعض اختصاصاتها كالضرائب	(ب) دراسة واقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بالاستثمار
(ج) تحل محل بعض الجهات الإدارية في بعض اختصاصاتها كالضرائب، وتختص بالترويج والدعاية للاستثمار في الدولة إعلامياً، ودراسة واقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بالاستثمار	(د) تختص بالترويج والدعاية للاستثمار في الدولة إعلامياً
س (١٤) من أهداف الدولة في فرض قيود على الصرف الأجنبي:	
(أ) التمييز بين الدول في التعامل التجاري	(ب) خلق وظائف جديدة
(ج) تجنب الازدواج الضريبي	(د) تقليل التكاليف على المستثمر
س (١٥) يمكن تجنب الازدواج الضريبي الداخلي بتعديل التشريعات الوطنية ذات العلاقة، أما الازدواج الضريبي الدولي:	
(أ) لا يمكن حله أبداً؛ لإنفراد كل دولة بوضع تشريعاتها	(ب) فمن خلال تضمين التشريع نصاً يقضي بعدم فرض الضريبة على الاستثمار نفسه الذي سبق وأن فرضت عليه الضريبة ذاتها من قبل دولة أخرى
(ج) فلا ينبغي تجنبه	
س (١٦) من أسباب ندرة رأس المال في الدول النامية:	
(أ) خلق فرص عمل جديدة	(ب) ارتفاع معدل الاستهلاك
(ج) ارتفاع معدل الاستهلاك وضعف الوعي حول الادخار والاستثمار	(د) انخفاض الوعي بالادخار والاستثمار
س (١٧) يقصد بالتخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق واحدة:	
(أ) توزيع الاستثمارات على عدة دول وأسواق	(ب) الحد من الإنعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية
(ج) دقة اختيار فروع الشركة في الدولة	(د) التركيز على سوق مستقر
س (١٨) يؤثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على المستثمر الأجنبي بـ:	
(أ) زيادة أسعار التصدير وانخفاض أسعار الاستيراد	(ب) زيادة أسعار الاستيراد وانخفاض أسعار التصدير
(ج) حيث يؤدي إلى الازدواج الضريبي	(د) تحرير التجارة الدولية
س (١٩) ازدهرت الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى بسبب:	
(أ) قيام الثورة الصناعية	(ب) وجود نظام دولي للتجارة الدولية
(ج) القضاء على الازدواج الضريبي	(د) تحرير التجارة الدولية
س (٢٠) "نقل ملكية مشروع معين إلى الأمة"، هو تعريف:	
(أ) المصادر	(ب) التأميم
(ج) الاستيلاء المؤقت	(د) نزع الملكية للمنفعة العامة
س (٢١) المشكلة التي تواجه المستثمرين الأجانب في المملكة هي ضرورة البحث عن كفيل للمستثمر والعاملين في المشروع.	
(أ) صحيح	(ب) خطأ
س (٢٢) الازدواج الضريبي عمل.....بيد أنه يشكل عقبة مهمة أمام استقطاب رأس المال الأجنبي.	
(أ) يحقق العدالة	(ب) يرفضه القضاء الدولي
(ج) غير مشروع عند الفقهاء القانونيين	(د) مشروع قانوناً
س (٢٣) المعيار الأشهر لتحديد ملكية وهوية الاستثمار هو:	
(أ) معيار محل الإقامة	(ب) معيار مكان وجود الاستثمار
(ج) معيار جنسية المستثمر	(د) معيار محل وجود ثروة المستثمر
س (٢٤) يستفيد المستثمر الأجنبي من مزايا اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة.	
(أ) صحيح	(ب) خطأ
س (٢٥) المادة السادسة من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة نصت بشكل عام على أن يتمتع المستثمر الأجنبي التي يتمتع بها المشروع الوطني.	
(أ) المزايا والحوافز والضمانات المختارة	(ب) بأكثر من المزايا والحوافز والضمانات
(ج) المزايا والحوافز والضمانات	(د) بجميع المزايا والحوافز والضمانات

" هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب "

في حال وجود خطأ التواصل مع أحد فريق العمل: [فهد الصحفي](#) / [سهلة](#) / [ريحانة الشهري](#) / [عيده](#) / [أبو هدى](#)

بوت إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة "اضغط هنا".

قناة بنك نماذج المستوى السادس "اضغط هنا".

القسم: الأنظمة
المقرر: نظام الاستثمار
المستوى: السادس
الرمز: نظم ٣٥١
الزمن: ساعة ونصف (١:٣٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة المعرفة في تخصص الأنظمة

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ

رقم الهوية الوطنية:

الاسم:

(عدد الأسئلة 25 سؤالا ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) عناصر الاستثمار الأجنبي ثلاثة: (أ) الادخار، التخطيط العلمي، الملكية الأجنبية (ب) مصدر رأس المال، الملكية الأجنبية، الحق في التحويل للخارج (ج) مصدر رأس المال، التوظيف، الادخار (د) دراسة الجدوى، التصرف، الإدارة الفعالة
س (٢) من العوامل الاقتصادية المدافعة للاستثمار الأجنبي: (أ) وجود التشريعات تنظم الاستثمارات (ب) الاستقرار الاجتماعي (ج) السعي لزيادة العائد (د) وجود نظام دولي للتجارة الدولية
س (٣) إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل، هو تعريف: (أ) التأميم (ب) الاستيلاء السوقي (ج) المصادرة (د) نزع الملكية للمنفعة العامة
س (٤) بالإضافة إلى معيار الجنسية يوجد معيار آخر لتحديد جنسية وهوية الاستثمار، هو: (أ) معيار مكان وجود الاستثمار بغض النظر من مالكه (ب) معيار محل وجود ثروة المستثمر (ج) معيار محل إقامة المستثمر أو مركز إدارته (د) معيار جنسية المدير التنفيذي
س (٥) يمكن تجنب الازدواج الضريبي الداخلي بتعديل التشريعات الوطنية ذات العلاقة أما الازدواج الضريبي الدولي: (أ) فلا يمكن حله أبداً؛ لإنفراد كل دولة بوضع تشريعاتها (ب) فمن خلال تضمين التشريع نصاً يقضي بعدم فرض الضريبة على الاستثمار نفسه الذي سبق وأن فرضت عليه الضريبة ذاتها من قبل دولة أخرى (ج) لا يوجد خيار صحيح (د) فلا ينبغي تجنبه
س (٦) من أهداف الدولة في فرض قيود على الصرف الأجنبي: (أ) تقليل تكاليف على المستثمر (ب) خلق وظائف جديدة (ج) التمييز بين الدول في التعامل التجاري (د) تجنب الازدواج الضريبي
س (٧) الاختلاف " الجوهري " بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل: (أ) عنصر الزمن (ب) جنسية المستثمر (ج) الجدوى والتأثير الاقتصادي (د) السيطرة والإدارة
س (٨) من الحوافز التي تضمنها نظام الإستثمار الحالي: (أ) كل الخيارات صحيحة (ب) جواز تملك الأجانب ١٠٠% من رأس المال (ج) لا قيود على الصرف والتحويلات (د) تأسيس الهيئة العامة للاستثمار
س (٩) قيد أول نظام للاستثمار الأجنبي في المملكة حصة الأجانب في رأس المال ب: (أ) ألا تزيد على ٤٩% (ب) ألا تقل عن ٤٠% (ج) ألا تزيد على ٥٩% (د) ألا تقل عن ٣٠%
س (١٠) في المملكة مراجعة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي من مهام: (أ) هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" (ب) وزارة التجارة والاستثمار (ج) الهيئة العامة للاستثمار (د) هيئة السوق المالية

س (١١) في المجمل شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين. (أ) زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي (ب) تراجع كبير في الاستثمار الأجنبي (ج) التعايش في الواردات العالمية (د) توسع الاقتصاد العالمي
س (١٢) توجد أغلب المدن الصناعية في المملكة في أماكن ثانية بعيدة عن الموانئ البحرية أو الجافة. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (١٣) نصت المادة السادسة من نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة بشكل عام على أن يتمتع المستثمر الأجنبي التي يتمتع بها المشروع الوطني. (أ) بنصف المزايا والحوافز والضمانات (ب) بجميع المزايا والحوافز والضمانات (ج) بأكثر المزايا والحوافز والضمانات (د) ببعض المزايا والحوافز والضمانات المختارة
س (١٤) من أهداف إنشاء المناطق الحرة. (أ) جذب رؤوس الأموال الأجنبية (ب) كل الخيارات صحيحة (ج) توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية (د) المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
س (١٥) مصطلح انتقال رأس المال أوسع في المعنى من مصطلح الاستثمار. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (١٦) يؤثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على المستثمر الأجنبي: (أ) زيادة أسعار التصدير وانخفاض أسعار الاستيراد (ب) زيادة أسعار الاستيراد وانخفاض أسعار التصدير (ج) يؤدي إلى الازدواج الضريبي (د) لا يؤثر على المستثمر مطلقاً
س (١٧) في ضمانات الاستثمار الأجنبي الاتجاه المقيد: (أ) يتساوى المركزين (ب) يكون الأجنبي في مركز أقل من الوطني (ج) يكون الأجنبي في مركز أعلى من الوطني
س (١٨) حسب النظام السعودي الآلات والمعدات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج لا تدخل في رأس المال الأجنبي. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (١٩) نشأة فكرة الاستثمار عند الإنسان لاستغلال الفائض بما يعود بالربح. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (٢٠) هو الموجه ضد مبدأ الملكية الفردية ويرفض أداء والتعويض للملاك السابقين: (أ) التأميم الايدلوجي (ب) التأميم الاصلاحى (ج) تأميم النمو الاقتصادي
س (٢١) توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب النظام، هو تعريف: (أ) الإيداع (ب) الاستثمار الأجنبي عند فقهاء القانون (ج) الاستثمار الأجنبي في النظام السعودي (د) الاستثمار عموماً لدى الاقتصاديين
س (٢٢) الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي يعد من قبيل: (أ) الازدواج الضريبي (ب) المبالغة في الإجراءات والأعباء الضريبية (ج) التأميم الايدلوجي
س (٢٣) غالباً يفضل المستثمر الأجنبي الاستثمار المباشر لأنه يخوله حق الرقابة والإشراف على أمواله وإدارتها. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (٢٤) مشكلة المستثمرين الأجانب في المملكة هي ضرورة البحث عن كفيل للمستثمر والعاملين في المشروع. (أ) صحيح (ب) خطأ
س (٢٥) نقل ملكية مشروع معين إلى الأمة، هو تعريف: (أ) المصادرة (ب) التأميم (ج) الاستيلاء المؤقت (د) نوع الملكية للمنفعة العامة

" هذا العمل خالص لوجه الله ولا يجوز لأي جهة الاستفادة منه بمقابل مادي وهو جهد بشري قابل للخطأ والصواب "

في حال وجود خطأ التواصل مع أحد فريق العمل: [فهد الصحفي](#) / [سهلة](#) / [ريحانة الشهري](#) / [عيده](#) / [أبو هدى](#)

بوت إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة "اضغط هنا".

قناة بنك نماذج المستوى السادس "اضغط هنا".